الملف

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

لجنتا الخارجية والعدل النيابيّتان تشكّلان "لوبي" شبه إجماع لبناني حول ملف النزوح السوري

شكل ملف النازحين السوريين في لبنان ما يشبه الاجماع بين مختلف القوى اللبنانية، رغم المعلومات المتناقضة حيال مواقف بعض السفراء الغربيين في شأن عدم الرغبة في السماح بعودة النازحين الى بلادهم

كما بينت الجلسات التي عقدتها اللجان النيابية المعنية ان عدد النازحين بلغ نسبة 30% من المقيمين في لبنان، وهذا رقم يعتبر كبيرا جدا اذا ما قيس بعدد السكان. "الامن العام" اجرت حوارا مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة، ورئيس لجنة الادارة والعدل النائب جورج عدوان.

علامة: لفصل الشق السياسي عن الانساني

يقول النائب علامة ان "هذا الملف الوحيد تقريبا الذي يوجد عليه شبه اجماع، وهناك اتفاق في لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين على ان نبدأ البحث به وقد بدأنا فعلا منذ ثمانية اشهر، وانطلقت منهجية العمل من التواصل مع اللجنة الوزارية المكلفة متابعة هذا الملف وقد التقيناهم جميعا كوزراء: الشؤون الاجتماعية، الخارجية، العدل والداخلية وايضا المؤسسات الامنية من مخابرات الجيش والامن العام وقوى الامن الداخلي وكل المعنيين بهذا الملف. انهينا اللقاءات وتسلمنا التقارير الامنية ايضا عما يجري داخل مخيمات النازحين وخارجها، وتم التعامل مع الموضوع بطريقة حضارية بعيدا من الشعبوية والعنصرية كما نسمع في هذه الايام بكل اسف، فهذا ليس جو لبنان الذي نعرفه ونطمح ان يكون".

وتابع: "اجتمعنا مع دول الاتحاد الاوروبي من خلال لقاء كبير وموسع في مجلس النواب، شارك فيه 19 سفيرا، وقدمنا لهم عرضا مفصلا بكل الخلاصات التي توصلنا اليها عبر (Power Point presentation). وبعد الشرح جرى تبادل للاراء كما طرحت اسئلة واستفسارات ولمسنا جميعا ان الجو العام لا يزال غير مسهل لعودة النازحين الى بلدهم لانهم يربطون العملية كلها بالشق السياسي ومطالب الاصلاح، مع التأكيد على التزام قرارات الامم المتحدة. كما جرى لقاء مع منظمات (NGOS) التي تقدم المساعدات والدعم للنازحين، ثم شكلنا لجنة فرعية من لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين، عقدت سلسلة جلسات من اجل بلورة مسودة المقترحات والتوصيات التي ستواكب عمل الحكومة والتي ستركز على دعم القرارات التي اتخذتها الحكومة منذ عام 2011 فصاعدا. كما سيتم التركيز على الشق السياسي، لاسيما واننا امام تحد كبير، اذ رغم بيان عمان الذي ركز بعدد من فقراته على دعم عودة اللاجئين لبلادهم من تركيا والاردن ولبنان، علينا ان نتذكر وجود قانون قيصر الذي يعرض كل من يقدم مساعدات للعقوبات لانها ممكن ان تفهم بانها مساعدات لاعادة الاعمار في سوريا".

ولفت علامة الى ان "اللقاء مع السفراء تضمن عرضا مفصلا حول توزع وجود النازحين حيث تبلغ نسبتهم في البقاع 40%، جبل لبنان 23%، الشمال 27% والجنوب 11%".

عن اللقاءات مع مؤسسات الامم المتحدة، قال: "اجرينا اكثر من لقاء مع ممثلين ومندوبين للامم المتحدة، وتم التركيز على كيفية ايجاد مكان من خلال القرارات التي تصدرعن الامم المتحدة من اجل تسهيل عودة النازح، ليس من خلال المخصصات التي يحصل عليها حيث هو الان، لكن في الداخل حيث سيعود. صحيح ان هناك 80% من المناطق اصبحت آمنة الان حسب التقارير الامنية التي وصلتنا، لكن هناك الكثير من المدن والقرى مدمرة، وسوريا تحت الحصار والعقوبات لن يكون في استطاعتها وقدرتها ان تؤسس وتعيد بناء البنى التحتية في هذه المناطق لكي تسهل عودة الناس اليها، وهنا سيكون التحدي الكبير".

وعن الخلاصات التي توصلت اليها اللجنة، امل رئيس لجنة الشؤون الخارجية في ان "ننتهي من التوصيات في منتصف حزيران، ونحن نعمل بروحية العودة الامنة لهؤلاء النازحين وتشجيعهم على العودة، وكذلك على تنظيم وجود النازحين وتصنيفهم، خصوصا بعد ان يتسلم الامن العام الداتا من مفوضية اللاجئين، بصفته الجهة المكلفة العمل على تسهيل عودة النازح الى بلاده. وتسلم الداتا يبين من هو اللاجىء، وبالتالي على المجتمع الدولي هنا ان يفتح له مجالات في بلاده، وكذلك من هو النازح الاقتصادي لاسيما وان هناك نحو 90% من الذين يتحركون عبر المعابر غير الشرعية، هم نازحون اقتصاديون، وهناك نوع ثالث وكان موجودا ولا علاقة له بالازمة

التي حصلت في سوريا ويغطي حاجات في سوق العمل اللبنانية لان العامل اللبناني لا يغطيها. هذا الامر ينظم عبر وزارة العمل واجازات عمل وفقا للقوانين والانظمة اللبنانية، كذلك هناك وضع السجناء وغيرهم. نحن نعمل من اجل ايجاد الحلول بعيدا من الشعبوية في هذا الملف وبالتالي الفصل بين المطلوب من سوريا من اصلاحات، وبين ما يمكن ان يتخذ من خطوات تسهل عودة النازح الى بلده لأن هذا حقه".

واكد ان "مجلس النواب ولجنة الخارجية يقومان بالدور الرقابي من خلال هذا العمل، وبالتالي تشكيل قوة ضغط ومساندة الحكومة امام المجتمع الدولي من اجل ايجاد الحلول، ودفع الحكومة الى تنفيذ ما هو مطلوب منها لاسيما وان مجلس النواب يتابع ما يحصل وهو لا يقبل بما يجري".

اضاف علامة: "تبين من خلال اللقاءات التي اجرتها اللجنة ان عدد الولادات اللبنانية هو 70 الفا في السنة، بينما عند النازحين السوريين هو 50 الفا (اي نسبة 30% من المقيمين في لبنان)، وهذا يعني انه خلال 3 الى 5 سنوات يصبح النازح يمثل 50% من الموجودين في لبنان. وبينت الاحصاءات ان 27% من المساجين في لبنان هم سوريون

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة.

> **عملنا 8 اشهر في ملف النازحين وبعض السفراء لا يحبذون عودتهم**

و48% منهم في قسم الاحداث. وتم التذكير بالمعاهدات التي انضم اليها لبنان والموقعة عام 1951 والمتعلقة بالنزوح وضرورة احترام القوانين من قبل اللاجىء في الدولة المضيفة وكيف ان المادة 32 تعطي الحق للدولة المضيفة في حال المخالفة اعادته الى بلاده".

اخيرا، اشار الى ان اللجنة الفرعية تضم النواب: فادي علامة، سليم الصايغ، ندى بستاني، بيار بوعاصي، وائل ابوفاعور، ابراهيم الموسوي وميشال الدويهي.

عدوان: الولادات 193 الفا سجل منها 30% فقط

يقول رئيس لجنة الادارة والعدل النائب جورج عدوان: "ملف وجود السوريين في لبنان لم يغب يوما عن الساحة كي يعود اليوم كما يحلو للبعض تصويره، والارقام تتكلم عن ذاتها:

- في لبنان اكثرمن مليوني سوري وفق ارقام الامن العام.
- وفق ارقام مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة، تم تسجيل 800 الف نازح سوري حتى 2015، واليوم تطالب المفوضية الامن العام بتسجيل العدد ذاته تقريبا مقابل قبولها بتسليم الداتا للجانب اللبناني. فيما اليوم تشهد العلاقة بين وزارة الخارجية ومفوضية اللاجئين توترا على خلفية ملف النزوح السوري.
- وزيرا الخارجية والشؤون الاجتماعية

كشفا ان كلفة الوجود السوري سنويا هي حوالى 3.5 مليارات دولار اميركي، اي نحو 40 مليار دولار منذ بدء الازمة وقدوم السوريين الى لبنان عام 2011. يضاف الى ذلك، استفادتهم من ثلث الدعم الذي تكبدته الدولة اللبنانية على المواد الاستهلاكية والدواء والمحروقات، اي 7 مليارات دولار. ◄

◄ - في السنوات الاخيرة، تم تسجيل اكثر عن 5 الاف جمعية تعنى بشؤون اللاجئين.
- عدد الولادات لاطفال سوريين في لبنان بلغ 193 الف مولود سجل منهم 30% فقط.
- نسبة شراء الاراضي في لبنان من سوريين بلغت 5.5%.

ما يجري تداوله عن تعامل مفوضية اللاجئين في ملف النازحين السوريين الى لبنان صحيح، وهذا امر غير مقبول في الاعراف الدولية ويناقض سيادة الدولة اللبنانية. فمذكرة التفاهم الموقعة من الامن العام مع المفوضية عام 2003 واضحة وتنص على ان لبنان ليس بلد لجوء، وبالتالي فان وضع السوريين في لبنان حاليا غير قانوني، ويجب التعاطي مع الملف من منطلق هذه الاتفاقية. المفوضية قامت بتسجيل 800 الف لاجئ سوري حتى 2015، وبعد هذا التاريخ لديها لائحة بـ 800 الف سوري آخر تطالب الامن العام باعطائهم بطاقة لاجئ في مقابل تسليمهم الداتا، ضاربة عرض الحائط بالسيادة اللبنانية. المديرية العامة للامن العام رفضت هذا الطلب وكذلك فعلت وزارة الخارجية، فيما طالبت لجنة الادارة والعدل وزير الخارجية بممارسة السيادة اللبنانية والقانون والتزام الاتفاقية الموقعة عند التعاطي مع المفوضية، وقد وعد بذلك".

ماذا عن الدور الذي يلعبه مجلس النواب عموما ولجنة الادارة والعدل بشكل خاص في معالجة هذا الملف الحساس والمهم؟ قال: "انطلاقا من دورها كسلطة رقابية، عقدت لجنة الادارة والعدل 3 جلسات مع اعضاء الحكومة المعنيين بالملف الذين حضروا الجلسات، وهم وزير العدل ووزير الخارجية والمغتربين ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير المهجرين، ووزارة الداخلية والمديرية العامة للامن العام، وطرحت على الحضور اسئلة عن اعداد السوريين في لبنان والاجراءات وخطة الحكومة، وموقف الحكومة في قمة جامعة الدول العربية وفي مؤتمر بروكسل

رئيس لجنة الادارة والعدل النائب جورج عدوان.

لا خطة حكومية للتعاطي مع الوجود السوري في لبنان

الذي سيعقد في منتصف حزيران، وعن خطة الحكومة الكاملة وخارطة الطريق. كما ابلغت لجنة الادارة والعدل الحكومة عن كامل استعدادها لسد اي ثغرة قانونية تتعلق بهذا الموضوع من خلال اقتراحات قوانين، وهي تدرس بالفعل حاليا اقتراحات حوله".

هل لمس من خلال الجلسات التي عقدتها اللجنة وخصصت لهذا الملف ان هناك خطة واضحة لدى الحكومة او الوزارات المعنية لمعالجة هذا الملف؟ اجاب: "بعد الجلسات التي عقدناها ومتابعتنا للموضوع، تأكدنا ان ليس لدى الحكومة خطة واضحة ومتكاملة للتعاطي مع ملف الوجود السوري في لبنان، فطالبناها بالاسراع بطرح خطتها مع خارطة طريق وبرنامج زمني فوري على المجلس النيابي، واكدنا ان هذه الخطة يجب ان تبدأ فورا بممارسة الدولة اللبنانية سيادتها على هذا الملف، على كل الصعد التنظيمية والادارية والمالية، وقانون العمل والاقامة، وعلى مفوضية اللاجئين والجمعيات التي تقبض الاموال والمعنية بهذا الموضوع".

ما هو موقفه من الدعوات الى فتح علاقة او تواصل مع الحكومة السورية من اجل معالجة هذا الملف؟ قال: "صرح الوزراء المعنيون في الجلسات التي عقدناها معهم انهم باشروا الاتصالات مع الحكومة السورية لمعالجة ملف الوجود السوري في لبنان. وكان هناك تصريح وزير الخارجية بعد اجتماعه بوزير الخارجية السوري في هذا الصدد، وعلم ان المدير العام للامن العام قد زار سوريا لمتابعة الملف. المطلوب اليوم عودة السوريين في اسرع وقت الى سوريا وتطبيق القوانين اللبنانية المرعية الاجراء. كما نشدد على ضرورة توظيف اجتماعات القمة العربية وبروكسل لا لطلب الاموال بل لاعادة السوريين، واذا كانت هناك مساعدات فلتدفع لهم في سوريا وليس في لبنان".